تقييم أثر اقتصاد الاتحاد الأوروبي على الصناعات المصرية

د. مها محمود طلعت مصطفي
مدرس إدارة الأعمال بالجامعة العمالية
- جمهورية مصر العربية-

مقدمة

تتوالى الأحداث في العالم العربي، وتظهر التحديات آلتي تقابل وضع الدول العربية في العالم الاقتصادي ككل فمازال موضوع الأمن والسلام للعالم العربي له تأثير على العلاقات السياسية بالدول الأخرى آلتي بالطبع لها أثار اقتصادية على مصر.
وبطرق عديدة فإن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية له العديد من المنافع ومن أهمها زيادة فرص تحسين البيئات الاقتصادية في الدول العربية المتحدة والتغلب على الاعتبارات السياسية.

وضع رأس المال في مصر كدولة نامية

العرض المحدود من رأس المال في مصر يعتبر أكبر مشكلة تواجه الصناعات المصرية، وذلك لأن الصناعة عموماً تعتمد على الموارد المنفقة عليها والمستثمرة فيها. وفي نظرية التطوير التقليدي يجب آن يكون رأس المال موجه طبقاً لزاوية تعظيمه في المدى الطويل من خلال العائد على الاستثمار،وهذه المعايير تضمن أيضاً العائد على الاستثمار،والناتج القومي، حيث أكثر الصناعات ربحية تعمل بعدد أقل من العمالة، بينما الأقل ربحية فإنها تحتاج لعمالة كثيرة، وبالتالي معدلات الأجور ستكون أقل في حالة الحرص على الصناعات المعتمدة على العمالة الكثيفة.
ومن خلال الإنتاجية العالية يمكن زيادة الأرباح عن طريق رؤوس الأموال المعاد استثمارها في البحوث والتطوير، ومع الحاجة المطردة للزيادة في الدخل، و ازدياد حرية التجارة الدولية ستعمل الدولة على قيادة إنتاجها الصناعى للتخصص في هذه البضائع والخدمات التي لها ميزة تنافسية في الخارج،وفي حالة ما إذا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية مستقرة فإن ذلك سيشجع على زيادة الاستثمارات.
ويمكن للحكومة في مصر كدولة نامية أن تتحكم في هذه النماذج من تحديد الموارد عن طريق تزويد البنية الأساسية المطلوبة لنمو الصناعات طبقاً لأكثر الفرص ربحية من خلال دعم متطلبات البنية الأساسية للصناعات الأكثر ربحية، أو للصناعات كلها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:
1- هل يعانى العاملون في المنظمات المصرية من مشكلة ازدياد الفجوة ما بين الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العربي.
2- هل يؤثر الاتحاد الأوروبي على معدلات الأداء في المنظمات المصرية سلباً أو إيجابا.
3- ماهي الأهمية النسبية لاتحاد الدول الأوروبية وتأثيره على اقتصاديات الدول العربية.

طبيعة وظواهر المشكلة

تعتبر عملية تحديث الصناعة المصرية من الموضوعات التي لاقت جدلاً كثيراً في الفترة السابقة، والتي يمكن أن ينتج عنها في حالة نجاح المشروعات الخاصة بها ما يلي:
1- تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
2- زيادة ثروة المنشآت الصناعية.

3- إعطاء الحرية الكاملة للمصنعين، في المصانع والمؤسسات التصنيعية لتحديد ما ينتجوه؟ وكيف يمكن توزيع تلك المنتجات.
4- زيادة التأكيد على والنهوض بالصناعات الثقيلة.

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث في النقاط التالية:
1- أهمية أثر الاقتصاديات الأوروبية على الاقتصاديات العربية.
2- محاولة تقديم مساهمة في حل المشكلات المترتبة على ازدياد الفجوة بين الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العربي من خلال دراسة موضوع البحث.
3- التعرف على أثر موضوع الاقتصاديات العربية على الاستثمار الخاص في مصر.

أهداف البحث

1- التعرف على وضع الاستثمارات الخاصة في مصر.
2- تحديد المشكلات التي تواجه تطوير القطاع الخاص.
3- التعرف على تأثير حرية التجارة والبدء في تطبيق اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية.

أسلوب الدراسة

يتمثل أسلوب الدراسة فيما يلي:
1- تكوين الإطار النظري للبحث باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال المصادر التالية:
- الكتب والمراجع العربية والأجنبية.
- الدوريات والنشرات والمقالات.
- الأبحاث المنشورة وغير المنشورة.
2- تكوين الإطار العام المقترح للتغلب على المشكلات التي تواجه زيادة فرص الاستثمار في القطاع الخاص في مصر.

ما هي التعاريف الجمركية؟

التعاريف الجمركية هي عبارة عن ضريبة يتم تجميعها كنسبة مئوية من السعر الفعلي للسلعة، وهى يتم تجميعها على البضائع الداخلة للدولة أو المستوردة، ولكن نظرياً ربما يتم تجميعها على البضائع الخارجة من الدولة أيضاً أو المصدرة أيضاً.

الاتفاقية العامة لحرية التجارة General Agreement on Tariff and Trade (GATT)

تعتبر أهم عملية تفاوض تجارى تم في مجال التجارة الدولية،وقد تطبيقها كمقياس طارئ لتقليل الحدود التجارية ما بين أعضائها. منذ بدأها في عام 1947 حيث كان أعضائها 22 عضو، وتضمنت هذه الاتفاقية معظم الدول الصناعية مستبعدين الدول ذات الكتل الاجتماعية.
وتم إنشاء الاتفاقية لتجنب حدود التجارة الدولية في الدورة ما بين الحربين العالميتين، والتي أدت لعمل حدود تعريفية كبيرة، مما أثر على كميات التجارة الدولية الأساسية وكانت أهداف الاتفاقية هو "تحرير التجارة الدولية من الحدود وتقليل التعاريف الجمركية والتي يجب تخفيضها من خلال مفاوضات متعددة وقواعد متفق عليها.

حدود التعريفة الجمركية

كل دولة تحيط نفسها بحدود تسمى الرسوم الجمركية. وهذا الخط في الخريطة المحيطة بالدولة لابد أن يتزامن مع جغرافية الدولة الحالية ويتم عمل نقاط جمركية في كل ميناء أو مدخل للبلد سواء عن طريق الأرض أو البحر أو الجو، من خلال أشخاص تحدد ما هي البضائع آلتي تدخل للبلد ومقدار الأموال آلتي يجب جمعها، عند كل مدخل

للبلد على البضائع الداخلة. وتقدير التعريفة الجمركية تعتمد على الواجبات المطبقة، وتأثير هذه الإستراتيجية ربما تتراوح في المرونة في تجارة المنتج.
ولأن التعريفة الجمركية لا يمكن اعتبارها عادلة، تم خضوعها تحت قواعد الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) وعلى ذلك هذه التعاريف الجمركية تعتبر طريقة مقبولة من الحماية تحت اتفاقية GATT والتعاريف الجمركية العالية جداً ربما لا تعتبر قواعد دولية إلا إذا قامت الدولة بعمل تعهد ألا تزيد التعريفة الجمركية عن معدل محدد. وعلى الوجه الآخر، حيث أن لمقاييس تعتبر جزء من القواعد الدولية للتجارة إلا إنها تحتاج لقوانين لتجارة ومن خلال اتفاقية GATT يجب على كل منتج تحديد ما يلي بخصوص منتجه في حالة تصديره للخارج:

1-هل الدول المعنية تعاريف جمركية مرتبطة بمنتجه؟
2- هل هناك حدود للكمية المصدرة؟
3- هل هذه الحدود قيم محددة أم نسبة مئوية أو معدل جمركى معين؟
4- ما هي القواعد المصاحبة لخروج المنتج من الدولة وتسويقه دولياً؟

حالة الدول النامية طبقاً لاتفاقية المنظمة العالمية WTO

نبذة عن تاريخ المنظمة

1- ظهورإتفاقية الجات GATT في عام 1947.
2- ظهور بعض التحديات المصاحبة لتطبيق اتفاقية الجات، حيث سقطت على الفور قطاعين من اتفاقية خارجها وهما صناعتى الزراعة والنسيج، مما أثر على آلية العمل.
3- في عام1985 تم عمل تقرير Leutwiler.
4- في عام 1986 التوصل لدورة أوروجواي والأجندة الكبيرة والتجارة في البضائع والخدمات والحماية لحقوق الملكية.
5- في عام 1990 الفشل في المفاوضات بسبب السياسة الزراعية الشائعة.
6- في عام1992 إعادة تشغيل ال CAP من جانب Mc sharry.
7- في عام 1993 الاتفاقية النهائية.
8- في عام 1994 التوقيع على الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية.
9- في عام 1995 الدخول في قوة الاتفاقية، وظهور ثلاث اتفاقيات منها وهى اتفاقية GATT للتجارة الدولية، واتفاقية GATS لتجارة الخدمات، واتفاقية TRIPS لحقوق الملكية.
10- من عام 1996 حتى الآن تم عقد عدة مؤتمرات في سنغافورة وجنيف وساتيل والدوحة كما يلي:
1996 في سنغافورة.
1998 في جنيف.
1999 في ساتيل.
2001 في الدوحة.
2003 في كنكان.

المبادئ الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة الدولية

1- تقليل الحدود على استيراد السلع والبضائع.
2- مواصلة التخفيض في التعريفات الجمركية خلال المفاوضات، وتعميم هذه التخفيضات خلال المفاوضات للدولة.
3- وضع تساؤلات حول معايير العمالة والبيئة.

أولاً: تقليل الحدود على الواردات

لا يوجد حدود أو أي تعريفات جمركية أو ضرائب أو مدفوعات عند استخراج رخص التصدير أو الاستيراد أو مقاييس أخرى متعلقة بالتجارة الدولية، ويجب متابعة تسهيل استخراج رخص الاستيراد أو التصدير عند التعاقد على توريد أي منتج تم التعاقد على توريده أو بيعه للتصدير.

الآثار المصاحبة لتقليل الحدود على الواردات

1- تقليل الحماية للصناعة بالنسبة للدول النامية سيؤدى لانهيار الصناعات بها.
2- يمكن أن يتم تقليل النفقات على الجمارك وزيادة النفقات على بنود أخرى.
3- ستوثر الإتفاقية على الصناعات في الدول النامية بصفة خاصة على المدى الطويل من خلال سياسات الإغراق.

ثانياً: مواصلة التخفيض في التعري فات الجمركية

تمت المفاوضات بحيث كانت تدور حول تخفيض التعري فات الجمركية، فكل دولة من المفترض أنها ستستفيد بمزايا مساوية للتخفيضات التي قامت بها.

الآثار المصاحبة للتخفيض في التعريفات الجمركية

1- عند تعميم هذه التخفيضات على الدول النامية ستنهار الصناعات بها وتضاءل المنتجات المحلية أمام المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة.
2- ستحاول تلك الدول الحصول على عائد آخر لخزانة الدولة بخلاف العائد من الجمارك مما سيزيد من الرسوم والضرائب مما يعرقل إنتاج السلع.

ثالثاً: تطبيق معايير العمالة والبيئة

طلبت الدول المتقدمة من الدول النامية عدم التمتع بمزايا تجارية دولية عادلة نظراً لقلة اللوائح الاجتماعية والبيئية بها، وقد اقترح الاتحاد الأوروبي إضافة بنود اجتماعية وبيئية لاتفاقية التجارة العالمية. ولكن الدول النامية رفضت مناقشة هذه التساؤلات لأن الدول المتقدمة تحاول تقديم قيود جديدة على التجارة الدولية.

الآثار المصاحبة لتطبيق معايير العمالة والبيئة

1- يتم في الدول النامية متابعة تحقيق الصحة والسلامة المهنية في المؤسسات المختلفة بها من خلال مراقبة وزارات الصحة بها.
2- تتولى الأجهزة الحكومية في الدول النامية بعمل مقاييس متفق عليها عالمياً لقياس الملوثات للتربة والهواء والماء لضمان سلامتها بيئياً.
3- تسعى المصانع في مصر وبالذات في مجال صناعة التعبئة والتغليف إلى الحصول على شهادة الأيزو14000 والمختصة بالمعايير البيئة،وكذلك الاهتمام بوضع العلامات التعريفية على عبوة المنتج والخاصة بالحماية البيئية.
4- تحاول المصانع الآن التأكيد على حصول العمال على حقوقهم من التأمينات الاجتماعية، وكذلك رفض عمالة الأطفال.

الاتفاقيات المنبثقة من اتفاقية الجات

اتفاقية الجاتس على الخدمات

تعنى اتفاقية الجاتس GATS وهى اختصار للعبارة The General Agreement on Trade on Service بمعنى الاتفاقية العام للتجارة في الخدمات.

وهى التي أسفرت عنها دورة منظمة التجارة العالمية WTO في أوروجواى عام 1995

ويتم تطبيق مبادئ الاتفاقية على كافة الخدمات، ماعدا الخدمات المقدمة من جانب السلطة الحكومية. وذلك لأن هذه الخدمات المقدمة لا تخضع للقواعد التجارية أو شروط المنافسة مع موردين آخرين. ومن أمثلتها الخدمات القنصلية المقدمة من السفارات المختلفة، أو أي نوع من الخدمة العامة أو الصحة أو التعليم والمقدمة في غير ظروف السوق، وكذلك خدمات النقل الجوى، حيث تخضع لحقوق وقوانين المرور الجوى والمقاييس المؤثرة عليه.

اتفاقية التريبس على حقوق الملكية

تعنى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التريبس وهى اختصار للعبارة The Agreement of the Trade Related aspects Intellectual Property Rights (TRIPS) وهى الاتفاقية الخاصة بالحقوق التي تعطى لأفراد نتيجة نتاج فكرهم، وهى تضم:

1- حقوق التأليف.
2- العلامات التجارية.
3- المضمونات الجغرافية.
4- الاختراعات.
5- التصميمات الصناعية.
6- تصميمات الترتيب الداخلي للدوائر المتكاملة.

التكامل الاقتصادي للمجتمع الأوروبي

مع بداية عام1995 ، فتح الاتحاد الأوروبي صفحة جديدة من التاريخ، حيث انضمت النمسا والسويد له،وظل مجتمع الاقتصاد الأوروبي - والذي بدأ في الخمسينات بستة أعضاء- يتزايد حتى انتهى ب 25 عضو بعد انضمام بعض من دول أوروبا الشرقية والوسطى مثل دولة مالطا وقبرص.

سوق وحيد يتحدى الحدود

لقد أخذ وقتاً طويلاً من الأعضاء لإزالة كافة الحدود التجارية فيما بينهم، والتحول لسوقهم الشائع حيث أصبحوا سوقاً واحدة في البضائع والخدمات والأشخاص، وحتى رأس المال يمكن أن ينتقل بينهم بحرية. فقد اكتمل السوق الوحدة في نهاية 1992، وبالرغم من ذلك فهناك أعمال أخرى من المزمع عملها في هذا المجال.

العملة الموحدة

أصبحت عملة اليورو هي العملة التي في جيوب كافة الأوروبيين في الدول الأعضاء، حيث تقرر في عام 1992 الذهاب إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي من خلال تقديم العملة الأوروبية الموحدة من خلال البنك المركزي الأوروبى،وأصبحت هذه العملة حقيقة بداية منذ يناير عام 2002 حيث حلت هذه العملة محل عملات قوية في 12 دولة من 15 دولة في ذلك الحين

دور البنك الدولي في التغلب على مشكلة نقص رؤوس الأموال في مصر

اقترح البنك الدولي على مصر أن تخفف الحواجز على التجارة[1] حتى يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية الإضافية حتى يمكن التغلب على مشكلة البطالة المتزايدة.

حيث تم التركيز على زيادة الاستثمارات في مصر وتقديم إعادة تشكيل لتجارة الأكثر حرية فتوسيع مجال التجارة وإنشاء شروط جذابة للمستثمرين الأجانب ربما ينتج عنه تحقيق تطوير اقتصادي أفضل وإنشاء قطاع خاص بحجم أكبر وأكثر تنافسية.

فما زالت مصر تعتمد في اقتصادها على تصدير البترول الخام والسياحة، بينما بدأت الدول النامية الأخرى بالتركيز على الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا بصفة أكثر.

تحتاج مصر لمئات الألوف من فرص العمل كل سنة لملاحظة معدلات البطالة المتزايدة ويرى صندوق النقد الدولي أنه يجب على الحكومة المصرية أن تخصص القطاع العام ومن ضمن هيئاته البنوك والهيئات العامة،وتقديم تسهيلات في نظام دفع الضرائب والرسوم الجمركية.
وبطرق عديدة سياسة الاقتصاد الدولي تؤثر وتتأثر بالأهمية المركزية للعالم العربي وإعادة تشكيله وتطويره.
فما زالت المشكلة هي كيف يمكن استخدام كافة الموارد المتاحة ومنها الاقتصادية والتجارية بالرغم من أن السلام والأمن غير مضمونين في المنطقة.
ويمكن القول أن التركيز على الاستثمار الخاص أصبح له أهمية كبيرة في المساهمة في التطوير الاقتصادي. وتليها الاستثمارات الأجنبية، لأنها تحتاج لصنع بيئة سياسية ثابتة لتشجيع المستثمرين لمواصلة فرص النم ومن خلال المشروعات الخاصة.
ومن خلال التغلب على السلبيات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العربي يمكن المضي نحو حقبة جديدة من النمو الاقتصادي.

فرص في العالم العربي:

الفرص التي تشجع على الاستثمار في مصر

هناك العديد من الفرص آلتي تشجع على الاستثمار في مصر ومنها

1- توافر مصادر الطاقة الرخيصة سواء من البترول أو الكهرباء.
2- وفرة العمالة حيث تعتبر قوة العمل في مصر مرتفعة.
3- توافر مساحات أراضى كثيرة غير مستغلة يمكن إنشاء مشروعات عليها.
4- عدد السكان الكبير في مصر يعنى تواجد سوق كبير لتصريف السلع والخدمات به.

محاولة إيجاد فرص جديدة للاستثمار في الدول العربية

العديد من الدول العربية ومن ضمنها مصر تحاول الوصول لقوانين جديدة ووضع استثماراتها في أجهزة مهمتها تشجيع الاستثمار الخاص، ووضع التغييرات في البيئة المحلية لتشجيع الاستثمار بها.
وبالطبع هناك تقدم يحتاج أن يتم عمله والحرية التجارية قد تزيد من حدة المنافسة بين الدول الأخرى.
ولقد مرت برامج الخصخصة في مصر بعدة مراحل حيث بدأت بشركات التصنيع وأجهزة النقل والفنادق، مما أدى لزيادة الرأس المال الأجنبي المستثمر في مصر.
وفي نفس الوقت هناك جهود تبذل لزيادة وتوسيع أسواق رأس المال في مصر من خلال سوق الأوراق المالية.
والحاجة للتكامل مع المجتمع العالمي يحتاج لتطوير نظم التجارة من خلاله فينتفع العديد من المستثمرين في مصر بمنافع حرية التجارة وبالذات أهمية التعريفات الجمركية الأقل والأسواق المفتوحة وزيادة الطلب على الاستثمارات المحلية.

التحديات في العالم العربي

يعتبر العمل ضمن آليات فرص الاستثمار الحالي البداية الجيدة للعمل على تحسين الوضع الاقتصادي في مصر، ولكن حتى يتم عمل ذلك فهناك العديد مما يحتاج أن يتم عمله حتى مع التأكيد على التغييرات المعنوية في الهياكل النمطية، فإن مقدار التدفق لرأس المال الخاص ما يزال ضعيفاً
ومن الأشياء المطلوبة للتغلب على تلك التحديات التوسع في إنشاء البنية الأساسية والخدمات التي تدعم نمو القطاع الخاص وتحافظ على الاستثمار المصري من دخول منا فسين أجانب للاستثمار فيه.
فالتحسينات في مناخ الاستثمار للدولة يمكن أن يجذب الأموال المصرية أو العربية من الخارج، وكذلك الاحتفاظ بكثير من الأموال داخل الوطن والنفقات على التعليم والتدريب وإنشاء الوظائف وبرامج دعم الاستثمار في الصناعات الجديدة ستساعد في دعم وتنويع مصادر الاقتصاد القومي. فهناك حاجة قوية للعمل على إنشاء فرص للأعمال للعمل بطريقة متعاونة للتأكيد على تحسين الوضع الاقتصادي لدينا كما أن جذب القليل من الاستثمارات في

البداية سوف يجذب الكثير فيما بعد ذلك لأن الاستثمارات الأولية إذا نجحت ستعطى انطباعا لدى المستثمرين الجدد بعدم التخوف من الاستثمار والدخول في هذا المجال.

مشكلة ازدياد الفجوة ما بين الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد العربي

تزداد الفجوة ما بين الاقتصاد العربي والأوروبي طبقاً لحالة عدم التأكد التي تعيشها الأمة العربية منذ الحرب على العراق، والحالة المؤسفة التي تعيشها دولة فلسطين، وحتى لو تحسن الوضع السياسي وأصبح أكثر وضوحا، فإن التمويل والاستثمار سيتأثران بهذه الحالة.

كما أن التوسع المرتقب لدول الاتحاد الأوروبي المتوقع في مايو المقبل ستؤثر أيضا على الحكومات العربية واقتصادياتها.

ويمكن بيان تلك الفجوة من خلال مقارنة بين أحد المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة في مصر والدول الأوروبية عامي 1999، 2000

جدول رقم (1) يوضح مقارنة نسبة البطالة بين مصر وبعض الدول الأوروبية

الدولة	عام 2000	عام1999
أسبانيا	%16	%22
بلجيكا	%9	%14
بولندا	%11	%13.3
فرنسا	%11	%12.79
سلوفاكيا	%20	%12
إيطاليا	%7.5	%12
إيرلندا	%5.5	%11.9
ألمانيا	%10.5	%11.2
مصر	%8.8	%8
دانمارك	%5.7	%8.2
النمسا	%4.4	%6.2
سويسرا	%2.8	%4.7
المملكة المتحدة	%6	%3.5
التشيك	%9	%3.3

كما سيتأثر بالتأكيد معدل النمو في مصر، مستقبلاً نتيجة لازدياد تلك الفجوة، فمن المتوقع أن يقل معدل النمو الاقتصادي في مصر في العام القادم مقارنة بالأعوام السابقة بالإضافة إلى التوقعات غير المتفائلة بزيادة الاستثمارات في الدول الأوروبية أو الأمريكية والتي مازالت تعانى من آثار ما بعد أحداث 11 سبتمبر، ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم(2) يوضح معدلات نمو الناتج المحلى الحقيقي ومعدلات النمو الحقيقي لدخل الفرد خلال السنوات السابقة[1]

العام	معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي	معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد
1997/1996	5.3	3.4
1998/1997	4.1	2.9
1999/1998	5.4	3.7
2000/1999	5.9	3.8
2001/2000	3.4	1.4
2002/2001	3.2	1.1
2003/2002	3.2	1.2

كما يمكن توضيحها في الشكل التالي

شكل رقم(1) يوضح سلسلة زمنية توضح معدلات النمو في مصر

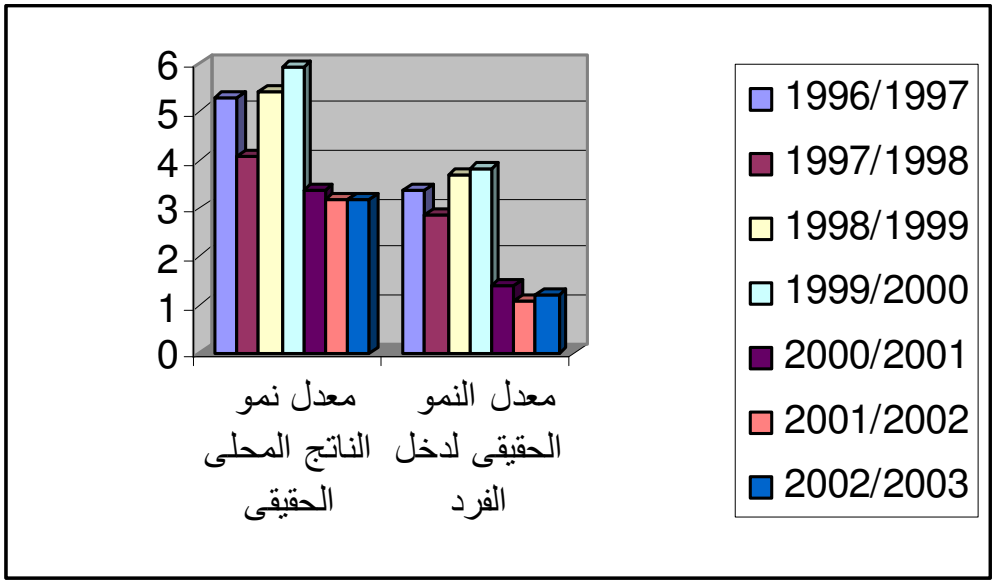

فنلاحظ من الجدول السابق تناقص معدلات النمو سواء للناتج المحلى أو لدخل الفرد خلال السنوات السابقة والتي من المتوقع أن تستمر في التناقص في العام القادم.

وبالنسبة لمعدلات النمو في التصنيع في مصر عند مقارنتها بمتوسط معدلات النمو السنوي في مخرجات التصنيع خلال فترة الثمانينات وفترة التسعينات

[1] المصدر: ج.م.ع الكتاب الإحصائى السنوى يونيو 2004

جدول رقم (3) يوضح متوسط معدلات النمو السنوية في مجال مخرجات التصنيع في مصر وبعض الدول الأوروبية خلال فترة الثمانينات وفترة التسعينات[2]

الدولة	متوسط معدلات النموالسنوى في التصنيع خلال فترة الثمانينات (1980-1990)	متوسط معدلات النموالسنوى في التصنيع خلال فترة التسعينات (1990-2001)
مصر	غيرمتاح	6.5
النمسا	2.5	2.7
أستراليا	1.9	2.5
الدنماراك	1.3	2.2
فرنسا	غير متاح	2.1
ألمانيا	غير متاح	0.1-
المجر	غير متاح	7.9
إيطاليا	2.1	1.5
النرويج	0.2	2.3

متطلبات التطوير المالي والاقتصادي

العمل من أجل التطوير المالي والاقتصادي يمكن أن يتم كما يلي:

1- تدبير طرق فعالة لتشجيع إعادة تشكيل السياسة الاقتصادية ودعم القطاع الخاص.
2- دعم برامج التطوير التي تهدف لتحسين فرص التعليم والتدريب للمواطنين حتى يمكنهم الحصول على الوظائف الثابتة.
3- التركيز على الجهود التي تؤثر على المجتمع ككل والسلام الاجتماعي في المنطقة.

ما هو القطاع الخاص؟

القطاع الخاص هو جزء من الاقتصاد يقوم المواطنون بالمشاركة في الأعمال بالإضافة للجهود الحكومية في القطاع العام، وهى عبارة عن منظمات تهدف للربح وتزويد البضائع والخدمات التى تقابل حاجات المستهلكين.

وبالرغم من أهمية القطاع الخاص إلا أنه لا يسهم في الاستثمارات المحلية بالنسب والمعدلات المطلوبة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) يوضح نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى خلال السنوات السابقة[3]

العام	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى
1997/1996	**67.7**
1998/1997	**68.5**
1999/1998	**70.7**
2000/1999	**70.4**
2001/2000	**70.7**
2002/2001	**72.1**
2003/2002	**71.6**

[2] المصدر: تقرير التنمية العالمية 2003

[3] المصدر: ج.م.ع الجهازالمركزى للتعبئة العامةوالإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى يونيو 2004

ويتضح من الجدول السابق أن معدلات مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى فبحدود 70% فقط، بينما نحتاج لزيادة هذه النسبة إلى من 80% إلى 90%.

إستراتيجية تطوير القطاع الخاص

يمكن وضع إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النقاط التالية:

1- تصميم فرص الاستثمار في الأعمال للقطاع الخاص من خلال أنشطة القطاع العام.
2- تشجيع الحكومات لتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في القطاع الخاص.
3- دعم استثمارات القطاع الخاص خلال التمويل المباشر (بالقروض أو الأسهم) ومن خلال الضمان ضد المخاطرة بتوفير أدوات التأمين الملائمة.
4- تشجيع الأسواق المفتوحة والتنافسية.
5- تحويل دور الحكومة من منتج ومالك إلى منظم ومسهل لأنشطة القطاع الخاص.
6- تطوير الدعم الوظيفي لأسواق رؤوس الأموال والأسواق المالية.
7- بناء بنية أساسية طبيعية جيدة.
8- توفير المساعدة المالية للتأكيد على الوصول لمشروعات قطاع خاص ناجحة مع مقدار التطوير الفعال.
9- التأكيد على أولويات إنشاء البنية الأساسية للتسهيلات المالية وتمويل الاستثمارات.
10- دراسة مشاركة القطاع في مجالات جديدة.

أدوات دعم القطاع الخاص

1- الاستثمارات العادلة.
2- تسهيلات القروض.
3- بناء الاستثمارات الجزئية.
4- الضمان من المخاطر السياسية والبيئية.
5- إكمال المنظومة المالية.
6- دعم الدخول لأسواق جديدة وتوسيع الأسواق المالية.
7- دعم سبل الاتصالات.
8- التركيز على المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.
9- توفيرا لأراضى والمرافق اللازمة لإنشاء المشروعات الجديدة.

تقييم الوضع الحالي للاستثمارات في مصر

1- الأنشطة الاقتصادية تقوم باستغلال المواد الخام النادرة والمعروض من الطاقة المتاحة.
2- نظم النقل تسمح بتسهيل عمليات التبادل التجاري مع الدول الأخرى.
3- حدوث مشكلة البطالة الناتجة عن قلة الاستثمارات، وزيادة معدلات التضخم بالرغم من ذلك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي[4]:

جدول رقم(5) يوضح معدلات التضخم السنوية ومعدلات البطالة خلال السنوات السابقة

العام	متوسط معدل التضخم السنوي(%)	معدل البطالة
1997/1996	6.2	8.8
1998/1997	3.8	8.8
1999/1998	3.8	8.1
2000/1999	2.8	9
2001/2000	2.4	9.2
2002/2001	2.4	9
2003/2002	3.2	9.9

[4] المصدر: ج.م.ع الجهازالمركزى للتعبئة العامةوالإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى يونيو 2004

4- قلة معدلات الرواج السياحي بعد حادث طابا.

دعم مناخ الاستثمار

يعنى دعم مناخ الاستثمار هو توفير مجموعة العوامل المؤثرة على الاستثمار مثل:

1- دعم السياسات من خلال دعم تسهيلات إعادة تشكيل القطاع الخاص.
2- توافر المعارض العامة.
3- تحسين مستويات الجودة والبنية الأساسية.
4- استخدام المعرفة لزيادة معدلات الإنتاجية.

إعادة تشكيل اقتصاديات الصناعات المصرية

هناك العديد من الاعتبارات المصاحبة لإعادة تشكيل الاقتصاديات للصناعات المصرية، ومنها ما يلى:

- طبيعة الأعمال.
- إعادة تشكيل النظم الشخصية.
- نظم المحاسبة المالية.
- التعديل المستمر في رؤوس الأموال المستثمرة.
- المشاركة الحكومية.

خطة لإعادة تشكيل اقتصاديات الصناعات المصرية

عند القيام بعمل خطة لإعادة تشكيل الصناعة يجب التركيز على:

- دور المشاركة والتعاون من جانب الحكومة.
- دور المؤسسات المالية بكافة أنواعها.
- مراعاة الأهداف من إعادة التشكيل.
- وضع مخطط للتأمين بحيث يكون فعال.

تحديات إعادة التشكيل لاقتصاديات الصناعات المصرية

- سياسة التمويل وإعادة التشكيل تحتاج للتغيير المستمر بها.
- التحول لمسار جديد من التعريفات للمفاهيم الاقتصادية.
- حقوق الملكية.
- زيادة فعالية الأسواق.
- منافع تحليل التكلفة.
- المخاطر المرتبطة بإدارة الأسواق المالية.

المخطط العام لإعادة التشكيل

إعادة التشكيل الاقتصادي يتسم بما يلي:

- أنه جزء من الاقتصاد يتم تشغيله تحت رقابة مركزية، والجزء الباقي يتهرب من ذلك.
- ظهور قطاع جديد يعمل تحت قيادة قواعد السوق.
- احتوائه على رأس المال المخاطر المشترك.
- ظهور العديد من المنظمات التجارية.
- المؤسسات ذاتية التمويل والتي تقوم باستخدام عملات أجنبية لتسهيل تعاملاتها التجارية.
- ظهور العديد من المنظمات الأجنبية آلتي تقوم باستثمار أموالها في مشروعات تجارية.
- الاهتمام بالقطاع الخاص.
- إعادة تشكيل الطبقات الاقتصادية.

سياسات تحديث الصناعة

من خلال مراجعة النظم المتبعة في الصناعات المختلفة في الدول الأخرى ودراسة علاقاتها ومقارنتها مع المتبع في الدول المتقدمة، يمكن عمل تقرير عن المبادئ والإجراءات التي يمكن استخدامها لتصنيف متطلبات التحديث وإنشاء إطار عمل يمكن من خلاله التحديث للصناعة.

أهداف التحديث

1- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
2- زيادة ثروة المنشأة.
3- إعطاء الحرية الكاملة للمصنعين في المصانع والمزارع لتحديد ما ينتجو هوكيف يمكن توزيع تلك المنتجات.

برنامج عمل للقيام بعملية التحديث

1- إعادة التأكيد على الصناعات الثقيلة.
2- تقليل مستويات المركزية وزيادة المركزية.
3- عدم إهمال الصناعات الاستهلاكية الخفيفة.
4- إعطاء أهمية أكبر للتخطيط والتمويل والتجارة الخارجية.
5- تقليل نسبة الاستثمارات في رؤوس الأموال على الصناعات التشيدية وزيادة الاتجاه للصناعات الاستهلاكية.
6- الاهتمام بالصناعات الخفيفة التي تحتاج لطاقة أقل وتزود بوظائف أكثر.
7- ترك الأعمال تعمل في ظل ظروف قوى السوق والإنتاج يكون طبقاً للطلب عليها من جانب السوق.
8- إعطاء الحرية للنمو للمؤسسات لشراء المواد الخام المطلوبة من خلال السوق الخارجي.
9- ترك السعر لآليات العرض والطلب.
10- تقليل سعر الفائدة في البنوك حتى يمكن تسهيل عمليات الاقتراض من جانب المستثمرين لزيادة فرص الاستثمار.
11- التأكيد على إعادة جدولة الديون الخارجية.
12- تشجيع الاستثمار في رأس المال المخاطر.

دورة حياة تحديث الصناعة

ويمكن توضيح دورة حياة تحديث الصناعة من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2) يوضح دورة حياة تحديث الصناعة

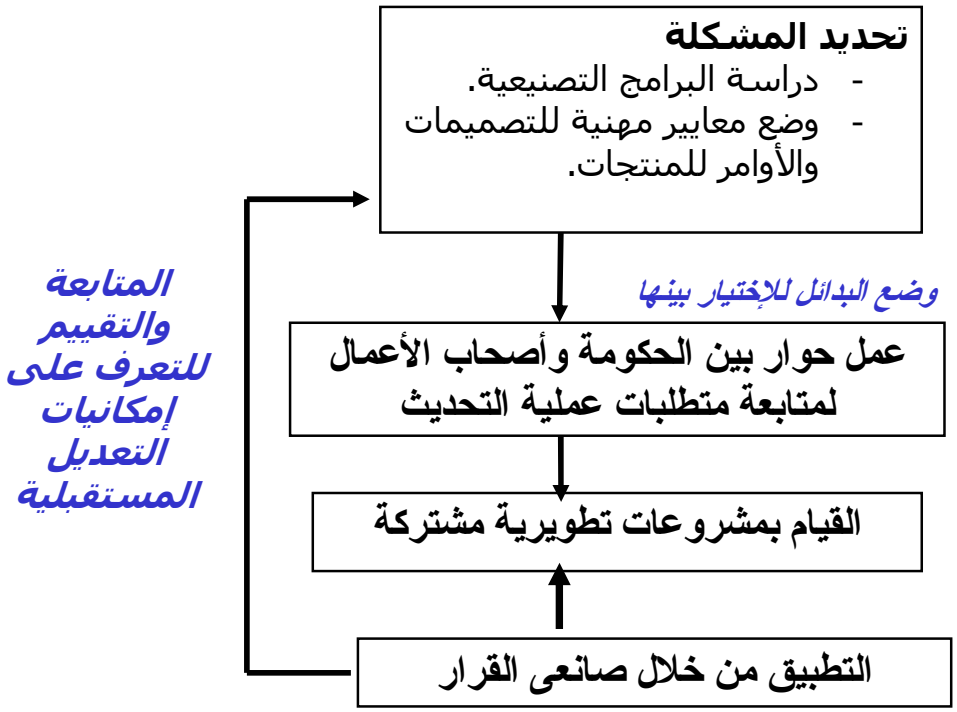

تطوير القطاع الخاص من خلال تطوير نظام المسئولية المالية

يجب تطوير وحماية هذا النظام، من خلال:

- إعادة تشكيل اللوائح والقوانين بما يتوافق مع احتياجات النظام المالي.
- تطوير نظم المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية.
- ترتيب الدخول أو الخروج من الأسواق.
- التعاون ما بين المسئولين الماليين والمسئولين عن صنع القرارات الحكومية.

إعادة تشكيل نظم الاستثمارات المالية الصغيرة

وتتوقف عملية إعادة التشكيل لنظم الاستثمارات المالية الصغيرة على:

- مدى تأثيرها على الاقتصاد وهيكل السوق.
- تعريف الأعمال.
- تحديد الصلة ما بين المؤسسات المالية الصغيرة والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة.
- الاهتمام بالاقتصاديات المالية المصاحبة لابتكار المنتج.

ويمكن توضيح نموذج لتطوير القطاع الخاص من خلال تطوير وإعادة تشكيل نظام المسئولية المالية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3) يوضح نموذج لتطوير القطاع الخاص من خلال تطوير وإعادة تشكيل نظام المسئولية المالية

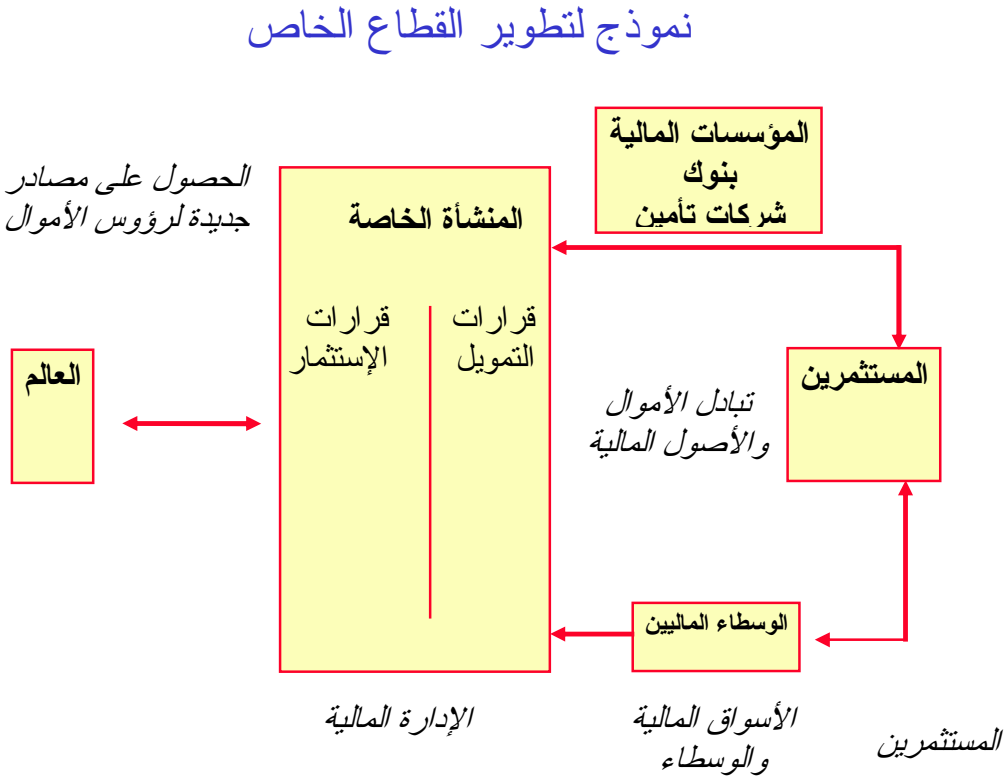

النتائج والتوصيات الخاصة بالدارسة

جدول رقم (6) يوضح النتائج والتوصيات الخاصة بها

المسلسل	النتيجة	التوصية الخاصة بها
1	أدى التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة ومن ضمنها دول الاتحاد الأوروبية إلى الوصول إلى عملة موحدة مستقرة، وهى اليورو.	دعم الصلة بين الدول العربية من خلال إنشاء سوق عربي شائع يسعى للاستقرار والتفتح على العالم ومحاولة تذليل العقبات أمام استقرار العملات به.
2	تسعى الدول الأوروبية من خلال اتحادها الوصول لسوق أوراق مالية متنافس.	يمكن إعادة تشكيل آليات العمل في أسواق الأوراق المالية العربية وتذليل العقبات أمام المستثمر العربى حتى يمكن وضعها في موقف متنافس مع دول العالم الأخرى.
3	بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في مصر إلا أنه يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة	محاولة الوصول لمعدل تضخم منخفض وتشجيع الاستثمار في مجال التصنيع من جانب القطاع الخاص وذلك للتقليل المستدام في معدلات البطالة المتزايدة أوعلى الأقل الحد من تزايدها.
4	تواجه الدول العربية العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية آلتي تعرقل من معدلات النمو بها.	محاولة التغلب على تلك التحديات يمكن أن يسهل الوصول لمعدلات نمو اقتصادي أفضل يمكنها من مواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية.
5	المفتاح الأساسي للتقدم الاقتصادي لكل دولة يمكن أن يأتي من إعادة تشكيل اقتصادياتها.	تطوير آليات العمل الاقتصادية بما يمكن من الاستفادة من المميزات المصاحبة للعولمة والتكامل مع الاقتصاد العالمي.
6	وجود مجموعة من اللوائح والقوانين المعطلة لعملية تنمية الصناعات المصرية.	تغيرا للوائح والقوانين والتعايش مع الأوضاع السياسية لضمان نجاح التكامل الاقتصادي العربي حتى يمكن الانتفاع بصورة أفضل من العولمة.
7	الحاجة لتطوير مراحل التصنيع في مصر لضمان تقليل التكلفة والوصول لسعر تنافسي.	إشباع إستراتيجيات تطويرية مصاحبة لعملية التكامل الاقتصادي من خلال إعادة التخطيط لمراحل التصنيع.

المراجـــع :

أولاً: المراجع العربية

التقارير

- ج.م.ع. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – **الكتاب الإحصائي السنوي يونيو 2004**

الرسائل العلمية

- مها محمود طلعت مصطفي – **أثر معوقات البحوث والتطوير على تنمية صناعة الدواء: دراسة ميدانية-** رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التجارة جامعة عين شمس 2000

References

Books

- Raymond F. Mikesell –**Economic Development and the environment: A comparison of sustainable development Economics**- Mansell 1995 pages 28-29
- Care A. Nelson – **Managing Globally : A complete Guide to competing world wide**- IRWIN professional publishing –1994 page 138

- Dara Khambta, Riad Ajami – **International Business: Theory and Practice**- 1992 pages 154-169
- Charles W.L. Hill- **International Business: competing in the global marketplace** –1994 pages 150-156

Periodical

- Egyptian Businessmen's Association – **The Middle East/North Africa Economic Summit-** Amman, Jordan 29-31 October 1995
- Frances Plimmer - **Mutual recognition of professional qualifications** – Journal of Property Management , Vol. 20 No. 2 Pages 114 – 136 (2002).
- Jean-Pierre chauffour, Senaeken, Mohamed a. El-Erian, and Susan fe N nell- **Growth and Financial Stability in the Middle East and North Africa** – journal of Finance & Development / March 1996 vol.33-no.1
- Jef Vuchelen; Leo Van Hove - **An early evaluation of the introduction of euro banknotes and coins**– Journal of Economic Studies, Vol. 29 No. 6 Pages 370 – 387 (2002)
- Maria Manuela Nêveda DaCosta; M Anaam Hashmi - **The free trade agreement between the European Union and the Gulf Co-operation Council: an overview and implications** – Journal of Managerial Finance, Vol. 26 No. 1 Pages 14 – 25 (2000)
- Maha Mahmoud Talaat Mustafa – **The Challenges that face marketing industrial products globally**- Work paper introduced to the sixth international conference for crisis management October 2001
- M.M. Metwally - **Impact of EU FDI on economic growth in Middle Eastern countries** – Journal of European Business Review, Vol. 16 No. 4 Pages 381 – 389 (2004)
- Nick Potts - **To whose value is the euro?**– Journal of European Business Review, Vol. 15 No. 4 Pages 221 – 234 (2003)
- United Nations Development Program (2003)- **Human Development Report 2003 – Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Human Poverty** - Oxford University Press.
- World Bank -**Global Economic Prospects 2003: Investing to Unlock Global Opportunities** – World Bank, Washington 2003

Selected Internet resources

http://euroa.eu.it/abc/history/
www.be.wvu.edu/divecon/econ/trumbull/cuba/**reform**.ppt
www.sitra.fi/%5CJulkaisut%5CEsitelmat%5CXiePingWTO.ppt
politicalscience.uwaterloo.ca/courses/ 395/Fall2004/Powerpoint11PoliticsofModernization1.ppt

Footnotes

[1] **World Bank urges free Egypt Trade**- United Press International Washington Times – June 10th 2004.